

مرسوم رقم ١٣٢٩٨

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة الأولى ١- ب - البند الثالث من القانون رقم ٢٢٥ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٠ (إخضاع المختارين لأحكام قانون الضمان الاجتماعي)

إن مجلس الوزراء
بناءً على الدستور لاسيما المادة ٦٢ منه،
بناءً على القانون رقم ٢٢٥ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٠ (إخضاع المختارين لأحكام قانون الضمان الاجتماعي)،
بناءً على اقتراح وزير الداخلية والبلديات،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٢٤

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: أحيل إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى تعديل المادة الأولى ١- ب - البند الثالث من القانون رقم ٢٢٥ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٠ (إخضاع المختارين لأحكام قانون الضمان الاجتماعي).

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بيروت، في ٢٩/٤/٢٠٢٤

صدر عن مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء محمد نجيب ميقاتي

وزير الداخلية والبلديات
الإمضاء بسام مولوي

وزير المالية
الإمضاء يوسف خليل



مشروع قانون

يرمي إلى تعديل المادة الأولى ١- ب - البند الثالث من القانون رقم ٢٢٥ تاريخ
٢٠٠٠/٥/٢٩ (إخضاع المختارين لأحكام قانون الضمان الاجتماعي)

المادة الأولى : تعدل المادة الأولى ١- ب - البند الثالث من القانون رقم ٢٢٥ تاريخ
٢٠٠٠/٥/٢٩ (إخضاع المختارين لأحكام قانون الضمان الاجتماعي) لتصبح

كالتالي:

"إذا كان خاضعاً لأي نظام تعاضدي أو تعاوني آخر باستثناء الصندوق التعاوني للمختارين في
لبنان بحيث يتمكن المختار بنفس الوقت من الاستفادة من فروقات الإستشفاء التي يقدمها
الصندوق مهما كان نوعها."

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية



الاسباب الموجبة

بعدما تم الانتهاء من نظام الخدمات والذي على أساسه سيقوم الصندوق بتقديم خدماته للمختارين في لبنان و بعد استطلاع رأي مجلس شورى الدولة بشأن النظام قبل عرضه على مقام مجلس الوزراء، أوضح المجلس في رأيه رقم ٢٠١٨/٣٤٥-٢٠١٩ تاريخ ٢٠١٩/٠٤/١٥ عدم منفعة المختارين من الاستفادة من خدمة تغطية فروع الاستشفاء مع تلك التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والذي يسبب ضرراً بالمختارين وتحميلهم أعباء النفقات الاستشفائية بسبب وجود البند الثالث في الفقرة ب من المادة الأولى في القانون رقم ٢٠٠٠/٢٢٥، والتي تستثني المختار من الاستفادة من تقديمات الضمان بحال انتسابه الى أي نظام تعاضدي أو تعاوني، و الذي صدر قبل إنشاء الصندوق و بالتالي لم يتم الأخذ بعين الإعتبار موضوع تقديمات الصندوق و التي تعتبر تغطية فروع الاستشفاء ركن أساسي فيها.

لذلك،

تتقدم الحكومة من مجلسكم الكريم بهذا المشروع راجية اقراره.

